

أَرْجُوْةٌ فِي التَّأْدِبِ مَعَ الْوَالِدَيْنِ

(عَقْدٌ لَا تُشْرِي الْمُسْنَدُ مِنَ الْآدَابِ مَعَ الْوَالِدَيْنِ ، وَهِيَ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ خَمْلَةً)
نَظَّمَهَا : أَبُو سَهْلٍ أَنْوَرُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَصْفَرِيَّ

وَكُلُّ ذِي الْخُصَالِ ذَاكَ جَالِبُ	تَأْدِبٌ بِالْوَالِدَيْنِ وَاجِبُ
آرَاءَهُمْ فَاقْبَلْ ، وَلَا تُفَوِّتْ	إِعْلَاقُ جَوَالٍ لَدَيْهِمْ ، أَنْصِبْ ،
لَهُمْ ، وَمَنْحُهُمْ بِمَا يُسْتَبْشَرُ	تَفَاعُلٌ لِقَوْلِهِمْ ، وَنَظَرُ
تَرَكَ كَلَامَ جَالِبِ الْأَصْرَارِ	تَشَارُكٌ فِي طَيِّبِ الْأَخْبَارِ ،
بِمُنْجَزَاتِهِمْ ، بِهَا فَأَخْبِرَا	أَنْتِ عَلَى صَدِيقِهِمْ ، وَذَكَرَا
كُرِّوْ مِنْهُمْ الْحَدِيثُ أَوْ وَهْنُ	أَبْدِ سُرُورًا فِي حَدِيثِهِمْ ، وَإِنَّ
وَاحْذَرِ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لَا يَرْضَى	لَا تَبْدِ مُؤْلِمًا مِنَ الَّذِي مَضَى ،
أَفْكَارَهُمْ قَدَّرَ مَعَ الْإِكْرَامِ	وَلَيْكِنْ الْجُلُوسُ بِاخْتِرَامِ ،
بِعُمْرِهِمْ ، لَا تُؤْذِرِ مِنْ أَخْفَادِهِمْ	لَا تَقْطَعَنَّ حَدِيثَهُمْ ، وَرَاعِهِمْ
وَنُصَحَّهُمْ فَاسْمَعْ حَوَى سَدَادَا	وَلَا تَعَافِبْ عَنْدهُمْ أَخْفَادَا ،
صَوْتِكَ ، مِنْ قَدَامِهِمْ لَا مَخْصُ	وَاجْعَلْ لَهُمْ سِيَادَةً ، مَعَ خَفِضِ
وَلَا يَكُونَنَّ مِنْكَ تَحْدِيقُ الْبَصْرِ	أَوْ قَبْلَهُمْ ، وَالْأَكْلَ قَبْلَهُمْ فَذَرِ
رَجُلًا إِلَيْهِمْ ، لَا تُؤَلِّ الظُّهْرَا	تَشَرَّفَنَّ بِهِمْ ، وَلَا تُؤْمِرَا
دُعَا لَهُمْ ، بِدُورِ حَجَرِ تَبْدِي	وَلَا تَسْبَبْ شَتْمَهُمْ ، وَأَسْدِ
وَاحْدِمَهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُسْتَنْصَرَا	لَا تَضْحَكَنَّ لِخَطِيئَتِهِمْ عَرَا ،
مِنْهُمْ ، وَبِالْقَوْلِ السَّيِّدِ خَاطِبَا	وَرُزُّهُمْ دَوْمًا ، وَلَا تُغَاضِبَا
قَدِّمَهُمْ فِي كُلِّ ذِي عِلَاءِ	وَنَادِهِمْ بِأَحْسَنِ الْأَسْمَاءِ ،
بُوشِكَ أَنْ يُغَيِّبَا مِنْ قَبْضِ	هُمَا مِنَ الْكُنُوزِ فَوْقَ الْأَرْضِ

نظم في أمور تتعلق بالنية ، وهي : انقسامها إلى قسمين ، وتعريف كل منهما وحكم النية ، والأعمال التي تجب فيها النية والتي لا تجب ، وما يجب اعتناؤها في النية وما يستحب ، ومحل النية ، والنطق بها ، ووقتها ، والفرق بينها وبين العزم وقطعها ، والشك فيها . وهذه الأمور مذكورة في النظم بإيجاز
نظمه : أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفصري ، عماعند الباري

تَعَلَّقَتْ بِنِيَّةٍ أُمُورٌ	وَكُلُّهَا فِي نَظْمِنَا مَذْكُورٌ
تَنْقَسِمُ النِّيَّةُ قِسْمَيْنِ، هُمَا	فِقْهِيَّةٌ، زُهْدِيَّةٌ، فَأَعْرِفْهُمَا ^(١)
فَقَصْدُ فِعْلٍ نِيَّةٌ فِقْهِيَّةٌ	وَقَصْدُ وَجْهِ اللَّهِ ذَا زُهْدِيَّةٌ
فَأَوَّلُ فَرَضٍ لِيَصِحَّ الْعَمَلُ	وَالثَّانِي شَرْطُ الْأَجْرِ عِنْدَ اللَّهِ جَلُّ
فَرَضٌ لِأَصْلِ عَمَلٍ مُحَدَّدٌ	بِصُورَةٍ شَرْعًا كَصَوْمٍ، فَاهْتَدِ ^(٢)
وَعَبْرُهُ كَالْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ	يَكْفِيهِ قَصْدُ الْأَجْرِ، وَهُوَ الثَّانِي ^(٣)
وَوَاجِبٌ قَصْدٌ لِفِعْلٍ، وَكَذَا	تَعْيِينُهُ، فَرَضًا، وَنَفْلًا أَخَذَا
وَمَا يَسَوَاهَا سُنَّةٌ كَعَدَدٍ	وَرُكْعَاتٍ أَوْ إِضَافَةٍ لِلصَّامِدِ
مَحَالُّهَا الْقَلْبُ، وَنُطْقٌ بِنَدَبٍ	عِنْدَ الْكَثِيرِ، وَكَذَاكَ الْمَذْهَبُ
وَوَقْتُهَا أَوَّلُ وَاجِبِ الْعَمَلِ	كَمِثْلِ تَكْبِيرٍ، وَفِي الصَّوْمِ الْفَصْلُ ^(٤)
تَفَارِقُ الْعَزْمُ بِهِ، فَالْعَزْمُ	يُوجَدُ قَبْلَ فِعْلِهِ، يَعْزَمُ
وَقَطْعُهَا يَضُرُّ، أَيْضًا شَكٌّ	فِيهَا وَلَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ يَشْكُورُ

(١) الفقهية : ما يعنيه الفقهاء ويذكرونه في كتبهم . والزهدية : ما يتعلق

بالزهد والإخلاص . وهما شيئان .

(٢) فرض : عند الشافعية . شرط عند الحنابلة (٣) أصل عمل . احتراز عن أجزاء

العمل . بالركوع والسجود . فلا يشترط لها نية خاصة . (٤) بأن يكون للعمل أركان وشروط

(٥) أي التزم الثاني (٦) فالصوم مستثنى ، موقت بنية منفصل أي متقدم عن أول الصوم .